مقدمات الاحتلال الايطالي لليبيا 1911م

(بناء التحالفات الدولية)

أ. الحــواس غربي/ قسم التاريخ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية/ جامعة8 ماي 1945م قالمة

gharbielhaouas@yahoo.fr

ملخص:

كانت إيطاليا آخر الدول الأوروبية التي دخلت مجال التوسع الاستعماري. وكانت ليبيا عند نهاية القرن التاسع عشر، هي الجزء الوحيد من الوطن العربي في شمال أفريقيا الذي لم يتمكن الصليبيون الجدد من الاستيلاء عليه، ولقرب ليبيا من إيطاليا جعلها هدفا رئيسا من أهداف السياسة الاستعمارية الإيطالية. وكان على إيطاليا وهي الدولة التي كانت غير محسوبة في عداد الدول الكبرى آنذاك أن تحصل على موافقة الدول الاستعمارية الأخرى لتنفيذ مشروعها لاحتلال ليبيا. وعلى ذلك فقد استطاعت في ميدان السياسة الدولية أن تحصل على مباركة وموافقة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا وروسيا خلال الأعوام 1898 – 1904م بموجب اتفاقات مع هذه الدول ومن خلال مبدأ "إن تعطني أعطك" والذي تستخدمه دبلوماسية الدول الكبرى الاستعمارية، استطاعت أن تضمن حرية العمل في ليبيا على طريق الاحتلال.

Abstract:

Italy was the last European countries that entered the field of colonial expansion. Libya was at the end of the nineteenth century, it is the only part of the Arab world in North Africa, who could not neo-Crusaders to grab him, but near Libya from Italy make it a major objective of the Italian colonial policy

objectives. It was Italy, a country that was not calculated to counter the then great powers to obtain the consent of the other colonial powers to carry out its project to occupy Libya. And he has been able to in the international political arena to get the blessing and approval of Britain, France, Germany, Austria and Russia during the years 1898 - 1904 m under agreements with these countries and through the principle "that give me Oattk" and you should use diplomatic major countries colonial, was able to ensure freedom of action in Libya on the path of .occupation

مقدمة:

بعد الاحتلال الفرنسي لتونس شعر ساسة إيطاليا بضرورة البحث عن حليف أو أكثر يعترف بأطماع السياسة الإيطالية، ويمكن الاعتماد على مساندته وتأييده، خاصة بعدما رأى هؤلاء الساسة أن التحالفات أو المعاهدات والاتفاقيات هي العرف السائد بين الدول الأوروبية لتأمين رغباتها الاستعمارية المستقبلية أو الحفاظ على مصالحها الحالية في مواجهة بعضها البعض وعلى هذا الأساس شكلت تحالفات منها:

1 . إيطاليا والحلف الثلاثي:

توجهت سياسة كل من ايطاليا والمانيا لدعم علاقتها بالأخرى، إلى عزل فرنسا والوقوف أمام توسعها من جهة، والسعي لتأمين أطماعها المتبادلة من جهة أخرى، خاصة أنه لم تكن هناك أية مشكلات بينهما تعرض العلاقات بينهما لتوتر أو خلاف، وان ألمانيا لم يكن لها اتجاه نحو الشمال الافريقي حيث ولاية طرابلس أو تونس[1] .

وقد واجهت الدبلوماسية الايطالية صعوبة عي علاقتها مع النمسا والمجر، وهذل تاتج عن تعارض مصالحهما الاستعمارية في منطقة البلقان والأدرياتيكي، وسيطرة النمسا على

بعض الاجزاء من الاراضي الايطالية. هذا الذي جعل العلاقات بينهما تتقارب احيانا وتتباعد مرات اخرى[2] . وبدعم المانيا تم توقيع معاهدة التحالف الثلاثي في 20ماي 1882م التي تضمنت عزل فرنسا وتوسيع شقة الخلاف بينهما وبين المزيد من الدول في القارة الأوروبية[3] .

وقد نصت المادة الثانية على: "إن في حالة وقوع هجوم فرنسي على إيطاليا وبدون سبب مباشر من جانبها، ومهما كان الدافع سيكون على الطرفين الأخرين المتعاقدين أن يقدما عونا للطرف المعتدى عليه، ونفس الالتزام يقع على إيطاليا في حالة وقوع اعتداء لم يتسبب فيه مباشرة من جانب فرنسا ضد ألمانيا"[4].

وإذا كانت هذه المادة نصت صراحة على صراحة على تقديم المساعدة المتبادلة بين إيطاليا ودولتي الوسط، إلا أن هناك قيدا تضمنه بعدم حدوث سبب مباشر من جانب إحداهما يؤدي إلى هجوم فرنسي بقصد عدم إعطاء أي من الدول المتحالفة حرية البدء في دخول نزاع مسلح قد يؤدي إلى إثارة بقية الدول الأوروبية ضدها ويعرقل بالتالي تقديم المساعدة لها.

وقد احرجت الحكومة الايطالية من الاعمال التي قام بها الإيطاليون في الأراضي الخاضعة للنمسا والمجر، ونددوا في الصحف التي كانوا يصدرونها بموقف حكومتهم المتواطئ مع ألمانيا والنمسا والمجر، يدفعهم شعورهم بأنها تخلت عنهم ووقفت بعض الصحف الإيطالية في أنحاء متفرقة من إيطاليا تساندهم في مطالبهم، كما جرت في الوقت ذاته محاولة لاغتيال امبراطور النمسا والمجر، فخشيت الحكومة الإيطالية أن يكون لذلك ردود فعل سيئة لدى حكومة فينا، وبادر رئيس الوزراء الإيطالي على الفور باستنكار هذه الأعمال في مجلس النواب الإيطالي عام 1883م[5] .

لذا لم يتوان ساسة إيطاليا أن يدلوا باستمرار بتأكيدات مطمئنة لحليفتهم، ففي عام 1886م أعلن رئيس الوزراء الإيطالي: " أن الوحدة الإيطالية قد انتهت"[6] وهي رغبة

منه بعدم إثارة موضوع الأراضي الإيطالية الخاضعة لها من ناحية وقطع الطريق أمام المطالبين بذلك من ناحية أخرى.

وعندما تولى "فرانشيسكو كريبس" رئاسة الوزارة الإيطالية عام 1887م سيطر على سياسة حكومته خلال تلك الفترة عاملان هما:

. ضرورة الحصول على اعتراف صريح من دول الحلف بمطالب إيطاليا في ولاية طرابلس.

. أن تنال نصيبا في منطقة البلقان[7] .

استفاد رئيس الحكومة الإيطالية من ازدياد التوتر الألماني الفرنسي منذ عام 1886م الذي يؤدي إلى تأييد طموحات إيطاليا. وهذا حلم "بسمارك" التحالف الطبيعي بين إيطاليا وألمانيا. أما النمسا والمجر فكان اهتمامهما بمنطقة البلقان وحصولهما على مساعدة إيطالية مسلحة في حالة نشوب نزاع بين روسيا والنمسا والمجر. وقد تم تجديد المعاهدة لمدة خمس سنوات أخرى في عام 1887م رغم تباين أطراف الحلف الثلاثي، وحتى يمكن أن ترضي أطرافها فقد ألحقت بها اتفاقيتان: الأولى بين ألمانيا وإيطاليا بشأن البحر المتوسط جاء فيه: "إنه إذا هاجمت إيطاليا فرنسا في أوروبا نتيجة توسع النفوذ الفرنسي في طرابلس فإن ألمانيا ستؤيدها بقوة مسلحة"[8].

أما الاتفاقية الثانية بين النمسا وإيطاليا فكانت بشأن منطقة البلقان حيث نصت على:"أنه إذا كان من غير الممكن الاحتفاظ بالوضع الراهن في البلقان وإذا ما أخذت النمسا والمجر في احتلال أرض بشكل دائم أو حتى مؤقت فسيكون لإيطاليا الحق في تعويضها"[9].

كما تم تجديد معاهدة الحلف الثلاثي للمرة الثالثة في شهر ماي 1891م وأصبح البند التاسع فيها ينص على"أن تتعاون الدول الحليفة المحافظة على الوضع الراهن في الشمال الإفريقي على البحر المتوسط، وبالتحديد في برقة وطرابلس وتونس أما إذا حدث أن اعترفت إيطاليا وألمانيا عقب فحص دقيق للحالة الدولية في تلك المنطقة بأن استمرار

الاحتفاظ بالوضع الراهن أصبح مستحيلا، فإن ألمانيا تتعهد بأن تساند إيطاليا في أي عمل إيجابي أو احتلال تقوم به الأخيرة للحصول على امتيازات"[10].

وواصلت ايطاليا إقناع ساسة فيينا بتغيير موقفهم هذا، وهو ما تحقق بالفعل في سنة 1902م عندما تم تجديد معاهدة الحلف الثلاثي للمرة الخامسة، فقد ألحق بها اتفاق نمسوي إيطالي بتاريخ 30 جويلية جاء فيه:" فيما يتعلق بالمحافظة على الوضع الراهن لأراضي الشرق فإن الحكومة النمسوية المجرية ليس لها أية مصالح معين تريد الحصول عليها في طرابلس وبرقة، لذا قررت عدم اتخاذ أي حركة أو إجراء من شأنه عرقلة أعمال إيطاليا، وفي حالة ما إذا اضطرت الملكة الإيطالية إلى اتخاذ تدابير حازمة عند تغيير حالة البلدان الشرقية"[11] .

وهذا الاتفاق جاء في شكل تصريح من قبل النمسا نجحت الدبلوماسية الإيطالية في الحصول عليه ليكون بمثابة الاعتراف من حكومة فيينا بإطلاق يد إيطاليا في ولاية طرابلس.

وقد حصل "جولييتي" على تعهد بعدم تدخل ألمانيا في حالة قيام إيطاليا بغزو ولاية طرابلس مما أعطى المزيد من التشجيع للحكومة الإيطالية بالبدء في التمهيد للغزو عن طريق التوغل السلمي، واستمرت حكومة روما في سعيها خلال عام 1906م للإبقاء على مواقف حلفائها على ما هي عليه[12] .

ومناسبة تجديد معاهدة الحلف الثلاثي للمرة السادسة عام 1907م أعادت كل من ألمانيا، النمسا والمجر تعهداتها السابقة لإيطاليا إلا أنه عقب الثورة العثمانية في سنة 1908م قامت النمسا بالاستيلاء على إقليمي "البوسنة والهرسك" وهو ما يعد في نظر إيطاليا إخلالا بالالتزامات التي تعهدت بها فيينا من أجل المحافظة على الوضع الراهن في البلقان[13]. مما دعا إيطاليا أن تصرح بأنها ستكون إلى جانب انجلترا في حال اي صدام بين النمسا والمجر وانجلترا، كما هددت بإثارة المشاعر الشعبية في المنطقة[14].

وقد استطاعت ايطاليا التقرب من روسيا والحصول منها على اعتراف بمصالحها الاستعمارية في ولاية طرابلس بتوقيع اتفاقية "راكوينجي" في 24 أكتوبر 1909م، فكان بمثابة أداة ضغط على النمسا والمجر، وبهذا أعادت إيطاليا علاقاتها وعملت على التفرغ للإعداد لغزو ولاية طرابلس[15].

إلا أن إيطاليا لابد أن تبدو في وضع القوة وتتخذ من سياسة المساومة وسيلة للوصول لأغراضها وأن تصر على رأيها وتجعل منه السبيل الوحيد لحل أي مشكلة.

كما طرحت ايطاليا نظرية غريبة وهي أن الحل الوحيد لتوطيد الصداقة بين روما واسطنبول ولاستمرار قيام الحلف الثلاثي بسياسة منسقة في الإمبراطورية العثمانية لابد من احتلال ولاية طرابلس[16] .

وتتابعت الأحداث بعد ذلك بصورة سريعة حتى شهر سبتمبر 1911م، عندما حاولت الحكومة الإيطالية أن تنال موافقة نهائية من ألمانيا فلم تتلق أي رد رسمي، لكن الحكومة الألمانية أكدت للحكومة الإيطالية أنها تحاول إقناع اسطنبول بتقديم تنازلات لها بصورة سلمية [17].

أما في فيينا فقد أبلغ السفير الإيطالي وزير خارجيتها بموعد الغزو فطلب منه هذا الأخير ضرورة حصر العمليات العسكرية في البحر المتوسط والامتناع بقدر الإمكان عن القيام بأي عمل قد يكون له آثار في البلقان كما طلب إمهاله بعض الوقت للنظر في الموضوع قبل تقديمه للإمبراطور وإبلاغ إيطاليا بالقرارات التي ستتخذها حكومة فيينا [18].

ووضعت الأحداث التي جرت في ولاية طرابلس حكومة فيينا أمام الأمر الواقع فجاء ردها في 29 سبتمبر من نفس العام على النحو التالي: " إن حكومة النمسا تعرب قبل كل شيء عن أسفها لتخلي الحكومة الإيطالية بهذه السرعة عن الميدان الديبلوماسي، لكنها تعتبر أن إيطاليا حليفتها، لها كل الحق في أن تتخذ ما تراه مناسبا لحماية مصالحها

وأنها لن تقيم أية صعوبات في وجه العمل الإيطالي في طرابلس، أملا في أن تتخذ إيطاليا كافة التدابير المناسبة لحصر عملياتها في البحر المتوسط وتجنب حدوث إضطرابات في البلقان[19].

ومن الاستعراض السابق يمكن القول أن المحرك الرئيسي لكل طرف من أطراف الحلف الثلاثي الذي كان يحدد سياسته اتجاه الطرف الآخر هو تحقيق المصلحة القومية.

2 . المساومات الإيطالية الإنجليزية:

بدأت العلاقات بين إيطاليا وبريطانيا في المجال الاستعماري عندما طلبت بريطانياأن تشاركها ايطاليا في القيام بحملة مشتركة ضد مصر في 1881م غير أن إيطاليا رفضت الطلب[20].

وشعرت ايطاليا أن بريطانيا قد أمسكت بمنافذ البحر المتوسط، لهذا حرصت على أن تضل علاقتها طيبة معها، وبالمقابل فقد اتبعت بريطانيا سياسة إرضاء إيطاليا التي وصلت إلى القوة والوحدة وتطلب أراضي ما وراء البحار لإشباع النزعة الاستعمارية وأطماع أصحاب المصالح[21].

وقد كانت قناعة الحكومة البريطانية بلا تحفظ أنها رغم صداقتها بالدولة العثمانية لا تجعلها تمانع قيام إيطاليا بغزو ليبيا [22].

وتحسنت العلاقات البريطانية الإيطالية حتى توصل الطرفان إلى التفاهم بينهما في 10جوان 1887م، ستؤيد إيطاليا أعمال بريطانيا في مصر، ومقابل ذلك ستدعم بريطانيا الأعمال التي تقوم بها إيطاليا في أية ناحية من سواحل شمال إفريقيا ولاسيما طرابلس الغرب وبرقة، وفي كل الأحوال سيساعد الطرفان بعضهما البعض في جميع الأمور التي تتعلق بالبحر المتوسط [23].

قد حصلت إيطاليا على اعتراف مكلف من بريطانيا بحقها في امتلاك الولايات العثمانية، فدخلت بذلك سياستها الاستعمارية في طور عملي جديد، وجعلت ليبيا

هدفها وحرصت على أن لا تخسرها كما خسرت تونس من قبل، فلا يبقى لها منفذ في البحر المتوسط [24].

وقد حصل السفير الإيطالي من وزير الخارجية البريطاني على التصريح الآتي:[25]

. أن بريطانيا لا تنوي التدخل في الصراع.

. أنها كانت تعترف وبموجب الاتفاقيات المبرمة مع إيطاليا بالأهمية الكبرى للمصالح الإيطالية في طرابلس.

. إن بريطانيا ترغب في أن تنجح في الحصول على ما يرضيها.

. إن إيطاليا بقرارها احتلال طرابلس تتحمل مسؤولية لا يمكن لأي كان التنبؤ بها للعواقب الخطيرة الناتجة عن هذا الإجراء، وما يمكن أن يجره على السلم في أوروبا أو الارتباك، الذي يمكن أن ينتج لكل القوى بدءا ببريطانيا التي لها رعايا مسلمون كثيرون، وإنها تتمنى أن تجد حكومة الملك وسيلة تحمي بها مصالحها متماشية أكثر ما يمكن إحداث الارتباك والصعوبات للقوى الأخرى.

وهكذا رغم اعتراف بريطانيا بصحة عمل إيطاليا فإنها تفرض عليها حدودا، فقد حددت الموقف البريطاني سنة 1902م القاضي بأن الضم الكامل والعنيف لطرابلس غير صحيح لما له علاقة بوجود الرعايا المسلمين في المستعمرات البريطانية، وأكد "السير كرئ" للمسؤولين الإيطاليين أن بريطانيا لا تستطيع قبول أي مسؤولية كانت في حالة ما إذا نتجت عن عمل إيطاليا عواقب خطيرة [26].

لم يكن موقف بريطانيا من حرب إيطاليا للعثمانيين موقف صديق بل موقف عدو شامت وكاره معاند[27].

أما الدبلوماسية البريطانية فقد انحازت عشية الحرب إلى جانب إيطاليا، إذ صرح القنصل البريطاني في طرابلس في سبتمبر آذار 1911م لقائد القوات العثمانية في لحظة

توتر العلاقات العثمانية الإيطالية بأن الحكومة العثمانية يجب أن لا تعير اهتماما لما تكتبه الصحافة الإيطالية بشأن طرابلس ويجب أن لا تزيد القوات المسلحة في هذه المنطقة [28].

كما أكدت بريطانيا لروسيا حيادها في قضية طرابلس وأعلن بأن رغبة الحكومة البريطانية هي أن لا تكون مضطرة إلى التدخل في هذه القضية، وقد رفض "كرئ" للمرة الثانية طلبا جديدا تقدمت به الحكومة العثمانية عشية إعلان العمليات الحربية حول توسطها في المسألة[29].

وأوضح "كرئ" موقف بريطانيا في حالة نشوب حرب بين إيطاليا والدولة العثمانية قائلا:" إن ملاحظات سابقة قد جعلته يدرك صعوبة وضع إيطاليا ومن دراسته لهذا الوضع إقتنع بأن شكواها كانت قائمة على أسس صحيحة، فإن إنجلترا لن تفعل شيئا ضدها بل سوف تمنحها عطفها المعنوي فقط، وتنتظر الوقت المناسب لتقول لأسطنبول إنها لا يمكنها أن ترجوا من إيطاليا غير هذا بعد المعاملة السيئة التي عوملت بها[30] .

وهذا التصريح يعني أن الحكومة البريطانية ليس لديها أي اعتراض على أن تجاور إيطاليا مستعمراتها وأصبح من المهم الآن أن لا تقف لا إنجلترا ولا فرنسا ضد إيطاليا.

3 . التفاهم الاستعماري بين إيطاليا وفرنسا:

الاستعمار الفرنسي لم يقتنع بالسيطرة على تونس لذا استولت على منطقة بحيرة تشاد ومناطق أخرى من إفريقيا الاستوائية التي تتاخم طرابلس وبرقة من الغرب والجنوب في حين كانت الممتلكات البريطانية ببرقة من الشرق، ومن المعروف أن الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وفرنسا في 1890، 1898، 1899م لغرض اقتحام مناطق النفوذ بين الدولتين في شمال إفريقيا ووسطها لم تشر مباشرة إلى طرابلس وبرقة بل على من ذلك ألنت الدوائر الحاكمة في كل من البلدين عن رغبتهما في احترام حقوق السلطان في هذين الإقليمين، وعلى الرغم من هذه التأكيدات أخذت فرنسا تعمل بالتدريج على

الاستيلاء على أطرافها البعيدة رغم احتجاجات الدولة العثمانية واعتراضاتها وسخط الأوساط الحاكمة في إيطاليا [31] .

أما إيطاليا فإنها كانت ترى في تونس المنفذ الطبيعي لنشاط الإيطاليين ولبعث الإمبراطورية الرومانية وقد وجهت أنظارها إليها قبل أن تتم وحدتها السياسية إذ كانت الجالية الإيطالية في تونس من أكبر الجاليات الأجنبية. كما كانت اللغة الإيطالية هي اللغة الأجنبية الأولى التي يستخدمها المستوطنون الإنجليز من المالطيين، وقد تميز نشاط القنصل الإيطالي " بينا pinna" فاستطاع أن يحصل للإيطاليين على عدة امتيازات في تونس منها امتياز استخراج الرصاص[32].

خشيت فرنسا من تفاقم التوتر بينها وبين إيطاليا على الحدود التونسية الليبية إلى حرب تهدد وجودها في تونس والجزائر لذلك اضطرت إلى تطمين إيطاليا بغية تهدئة حدة التوتر والتأكيد لها بعدم وجود مصالح فرنسية في ليبيا، فقد نقل "تورنيلي" سفير إيطاليا في باريس رسالة المسيو Turnely رئيس وزراء فرنسا إلى وزارة الخارجية الإيطالية التي تؤكد على عدم تفكير حكومة فرنسا بالقيام بأي شيء في ليبيا وأكدت الرسالة " أن الذي يرجوه هو أن لا ينبعث من تلك البلدان انفجار الشعور الإسلامي الذي يشعل تونس ويمتد إلى الجزائر بالعدوى فيدخلها في غمار الحريق [33].

وحاولت فرنسا أن تحول دون معارضة إيطاليا لها في تونس فأشارت إلى أنه في وسع إيطاليا أن تحتل طرابلس فتجد فيها خير العوض عن أطماعها في تونس وأنها لن تعترض عليها إذا أقدمت على مثل هذا العمل [34].

لم يكن موقف إيطاليا مستقر، وكان جو العلاقات في صالح فرنسا أكثر منه في صالح إيطاليا لتحقيق أطماعها في تونس، وحاولت أن تقلع إيطاليا عن سياستها في مضايقة فرنسا لاسيما التي رسمها "كريسبي" واثر هذه الأحداث أبرمت فرنسا اتفاقية سرية مع إيطاليا في 30 أكتوبر1890م، أطلقت بمقتضاها يد إيطاليا في ليبيا، وتعهدت بأن

تحافظ على امتيازات الرعايا الإيطاليين في تونس، مقابل سكوت إيطاليا عن الأوضاع السائدة في الشمال الإفريقي[35].

وهكذا تحسنت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين و أبرم الاتفاق المؤرخ في 16.14 ديسمبر 1900م في روما بشأن المغرب العربي ومنطقة طرابلس[36] بين "بارير" Ganille Barrerسفير فرنسا في روما و"فيسكونتي" Visconti Vensta وزير الخارجية الإيطالي، فقد استطاع "فيسكونتي" أن يعقد اتفاقية سرية مع فرنسا سميت باتفاقية "بارير فيسكونتي" تضمنت عدم منافسة فرنسا لها في ليبيا، كما نصت على أن تعترف فرنسا لإيطاليا بحرية اي إجراءات في طرابلس وبرقة باعتبارهما تابعين لها[37] .

تعهد الطرفان بعدم التعرض لأهدافهما المشتركة في مراكش ومنطقة طرابلس، وكان الهدف من هذه التسوية إنهاء التنافس والتدافع عن طريق تقسيم النفوذ، ولم تكتف الحكومة الإيطالية بذلك بل سارت في أول نوفمبر 1902م في طريق اتفاقية سياسية لتأكيد اتفاقية 1900/12/14م بينها وبين فرنسا بقصد إنهاء أية خلافات بين البلدين بخصوص مصالحهما في البحر المتوسط [38] ، وذلك لدراسة الوضع القائم وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمصالحهما في طرابلس، وفي المغرب، واتفقتا على اتخاذ جانب الحياد في حالة عدوان مباشر وغير مباشر من قبل دولة واحدة أو دول متعددة[39].

أثرت المصالح المادية تأثيرا واضحا في ذلك التقارب، فقد كانت إيطاليا ترغب في القيام بالعمليات التجارية للحصول على الدخل، وكانت تعتقد بأنها لا تستطيع القيام بذلك بدون مساعدة السوق المالي في باريس، ولم تكن الحكومة الفرنسية في طرح السندات ما لم تحصل على ضمانات سياسية، وزادت فرنسا من رسومها الجمركية إلى حد كبير مما أدى إلى تناقص صادرات إيطاليا إليها، وكانت هذه الأسباب الرئيسية التي دفعت الحكومة الإيطالية إلى تفسير التعهدات الموجودة في معاهداتها مع ألمانيا، علما بأنه لم يكن لديها التخطيط للانضمام إلى نظام معاد لألمانيا، كما كانت لا ترغب في التخلي عن الحلف

الثلاثي، إذ أن ذلك يهددها بالوقوع تحت تبعية فرنسا ويجعلها تفقد الميزة التي تعطي لها تحكيم ألمانيا في حالة خلاف مع النمسا، فضلا عن أنها كانت محتاجة أشد الاحتياج للسوق الألماني لتصدير منتجاتها الزراعية[40].

استغلت فرنسا الازمة الاقتصادية الايطالية مما دفع إيطاليا للتعهد بعدم اتخاذ موقف معاد عند تجديد الحلف الثلاثي في 1902م، وقد كانت أضعف الأطراف المشتركة في هذا الحلف، وكانت تسعى للأكل على مائدتي الحلف الثلاثي والحلف الفرنسي الروسي على حد تعبير ساسة أوروبا، لذلك لم يلبث ان أعطت وعدا بالالتزام بالحياد في الحرب التي قد تنشب بين المعسكرين وذلك نظير إطلاق يده في ليبيا دون الارتباط بمسألة المغرب[41] .

وتحسنت العلاقات بينهما أكثر وتقربت إيطاليا من فرنسا فقد وقفت إيطاليا في مؤتمر الجزيرة[42] في سنة 1906م إلى جانب فرنسا، وحصلت منها على الضمانات السابقة بحرية تصرفها في ليبيا نتيجة موقفها هذا[43].

وقد أشار "سان جوليانو" في صيف 1911م أنه لا توجد في الوضع الدولي الحالي عقبات سياسية يمكن أن تعترضها لاحتلال طرابلس وبرقة، لأن فرنسا لا تستطيع أن تعارض بموجب الاتفاقية [44] .

وأكد "دي سالف deselves" وزير الشؤون الخارجية الفرنسي الالتزام الفرنسي بالتعهدات المبرمة مع ايطاليا عام 1902م، حيث ضمن أن الحكومة الفرنسية ستكون وفية لتعهداتها دون شرط مع إيطاليا لأي عمل تقوم به في ليبيا كما أكد أن الحكومة الفرنسية سوف لن تعطي موافقتها على إعطاء قرضا جديدا للدولة العثمانية قبل أن تحل المشكلة الطرابلسية [45] .

وفعلا رفضت فرنسا طلب الباب العالي للتدخل في النزاع العثماني الإيطالي لرفع فتيل الأزمة بين الدولتين، فقد أعلنت الخارجية الفرنسية بأنها لا تعتبر التوسط ممكن في اللحظة الراهنة(46).

4 . الاتفاق الروسي الإيطالي حول المصالح المتبادلة:

لم تكن روسيا قلقة من الحرب الإيطالية الليبية في بادئ الأمر، إلا أن أهداف الدبلوماسية الروسية لإضعاف الحلف الثلاثي لأنه يشكل خطرا على روسيا نظرا لسياستها في البلقان، جعلها تقترب تدريجيا من ايطاليا وتنشغل بالمسألة الطرابلسية(47) .

ولتهيئة الجو لعقد اتفاقية روسية إيطالية حول مشاكل البحر المتوسط، فقد عارضت روسيا الاقتراح الذي قدمه " جولو شوفسكي" وزير خارجية النمسا حول اقتحام الدول الكبرى للدردنيل بأساطيلها لإجبار السلطان عبد الحميد الثاني على تحسين معاملة الأرمن، فقد رأت الدبلوماسية الروسية ان وزير خارجية النمسا يكيد لروسيا وليس للدولة العثمانية، فاعتبرته عدوا للروس لأنه من أصل بولوني، وفسرت روسيا بأن الاقتراض يجعل الدول الأوروبية تتدخل في مشكلة المضايق العثمانية مما قد يضر مستقبلا بمصالح روسيا، علما بأن روسيا كانت تسعر إلى السيطرة على تلك المضايق لأنها سبيلها الوحيد إلى المياه الدافئة للبحر المتوسط، وقد اقترحت أن تقوم هي باقتحام البوسفور لإجبار السلطان عبد الحميد على ذلك، وقد عارضت الدول الأوروبية باستثناء فرنسا الاقتراح الروسي(48) .

توصلت إيطاليا وروسيا أثناء لقاء عاهليهما في 1909م في راكونيدجي إلى اتفاق بتاريخ 24 أكتوبر 1909م سميت باسم المدينة نفسها، جاء البند الخامس منها تأييد روسيا لمصالح إيطاليا في إقليمي طرابلس وبرقة وتأييد إيطاليا لمصالح في مسألة المضايق. كما أبلغ "ميليجاري Miligari" سفير إيطاليا في بطرسبورغ، وزير الخارجية الروسي "نيراتوف Niratove" في رسالة له في 26أوت 1911م بشكل سري عزم حكومته على وضع حد لكل الأذى الذي تسببه الدولة العثمانية في طرابلس باستمرار، وأعلن أن

إيطاليا مستعدة لكافة الاحتمالات، ثم قال أن فرنسا وبريطانيا والنمسا والمجر ليسوا على علم بنوايا إيطاليا فقط وإنما لا يعارضون هذه النوايا أيضا[49].

وفكرت الحكومة الروسية في خريف 1911م، في تأييد الدولة العثمانية وطلب منها أن تستعد لإعادة النظر في وضعية المضايق الأمر الذي سيعيد حق المرور للسفن الحربية الروسية، إلا أنها غيرت فكرتها، وقد رأت أن تؤيد تحالف الدول الأوروبية ضد الدولة العثمانية وربما كان ذلك بدافع قومي[50] حيث رد نيراتوف على البلاغ الإيطالي قائلا: " إنه طبقا لاتفاقية راكونيدجي فإنه لإيطاليا الحق في أن تترك في طرابلس برقة[51] .

خلاصة:

هكذا استطاعت إيطاليا أن تبني بنجاح شبكة من التحالفات الدولية مؤيدة لمصالحها في ولاية طرابلس، وكان ذلك أحد الشروط الضرورية لإطلاق حملة الغزو العسكري على طرابلس الغرب في أواخر سنة 1911م.

الملاحق:

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

DOCUMENTS DIPLOMATIQUES

LES ACCORDS FRANCO-ITALIENS

DE 1900-1902

PARIS

IMPRIMERIE NATIONALE

MDCCCCXX

— 3 —

ANNEXE I.

M. BARRÈRE, Ambassadeur de la République française à Rome,
à S. E. M. le Marquis VISCONTI VENOSTA, Ministre des Affaires étrangères d'Italie.

Rome, 14 décembre 1900.

A la suite de la conclusion entre la France et la Grande-Bretagne de la Convention du 21 mars 1899 (1), mon Gouvernement, répondant à votre honorable prédécesseur, eut l'occasion de lui donner, par mon intermédiaire, des éclaircissements de nature à dissiper toute équivoque sur la portée de cet instrument.

Depuis, Votre Excellence a exprimé l'avis que ces assurances, réitérées d'une manière plus explicite, contribueraient à affermir les bons rapports entre nos deux pays.

J'ai été, en conséquence, autorisé par le Ministre des Affaires étrangères à faire connaître à Votre Excellence, en raison des relations amicales qui ont été établies entre la France et l'Italie, et dans la pensée que cette explication conduira à les améliorer encore, que la Convention du 21 mars 1899, en laissant en dehors du partage d'influence qu'elle sanctionne le vilayet de Tripoli, marque pour la sphère d'influence française, par rapport à la Tripolitaine Cyrénaïque, une limite que le Gouvernement de la République n'a pas l'intention de dépasser et qu'il n'entre pas dans ses projets d'intercepter les communications caravanières de Tripoli avec les régions visées par la susdite convention.

Ces explications, que nous sommes convenus de tenir secrètes, contribueront, je n'en doute pas, à consolider, sur ce point comme sur d'autres, les relations amicales entre nos deux pays.

BARRÈRE.

ANNEXE II.

M. le Marquis VISCONTI VENOSTA, Ministre des Affaires étrangères d'Italie,
à M. BARRÈRE, Ambassadeur de la République française à Rome.

Rome, le 16 décembre 1900.

La situation actuelle dans la Méditerranée et les éventualités qui s'y pourraient produire ont formé entre nous l'objet d'un échange amical d'idées, nos deux gouvernements étant également animés du désir d'écarter, à cet égard aussi, tout ce qui serait susceptible de compromettre, dans le présent et dans l'avenir, la bonne entente mutuelle.

(1) Cette Convention a fait l'objet d'un Livre Jaune publié en 1899.

3.

الإتفاق الموقع في روما 1900/12/16.14م بين فرنسا، إيطاليا بشان المغرب ومنطقة طرابلس.

— 4 —

En ce qui concerne plus particulièrement le Maroc, il est ressorti de nos entretiens que l'action de la France a pour but d'exercer et de sauvegarder les droits qui résultent pour elle du voisinage de son territoire avec cet Empire.

Ainsi définie, j'ai reconnu qu'une pareille action n'est pas à nos yeux de nature à porter atteinte aux intérêts de l'Italie comme puissance méditerranéenne.

Il a été entendu également que, s'il en devait résulter une modification de l'état politique ou territorial du Maroc, l'Italie se réserverait, par mesure de réciprocité, le droit de développer éventuellement son influence par rapport à la Tripolitaine Cyrénaïque.

Ces explications, que nous sommes convenus de tenir secrètes, contribueront, je n'en doute pas, à consolider les relations amicales entre nos deux pays.

VISCONTI VENOSTA.

الاتفاق الموقع في روما في أول نوفمبر 1902م بين فرنسا وإيطاليا بقصد إنهاء أية خلافات بين البلدين بخصوص مصالح كليهما في البحر المتوسط

possible entre nos deux pays, vous avez été autorisé par le Gouvernement de Sa Majesté à formuler spontanément certaines déclarations destinées à préciser les rapports généraux de l'Italie vis à-vis de la France.

J'ai l'honneur d'accuser réception à Votre Excellence et de Lui donner acte au nom de mon Gouvernement de ces déclarations.

Je suis autorisé, en retour, à formuler de la manière suivante les conditions dans lesquelles la France entend, de son côté, dans le même esprit amical, régler ses rapports généraux vis-à-vis de l'Italie.

Au cas où l'Italie serait l'objet d'une agression directe ou indirecte de la part d'une ou de plusieurs puissances, la France gardera une stricte neutralité.

Il en sera de même au cas où l'Italie, par suite d'une provocation directe, se trouverait réduite à prendre, pour la défense de son honneur ou de sa sécurité, l'initiative d'une déclaration de guerre. Dans cette éventualité, le Gouvernement royal devra communiquer préalablement son intention au Gouvernement de la République, mais ainsi à même de constater qu'il s'agit bien d'un cas de provocation directe.

Je suis autorisé également à vous déclarer qu'il n'existe de la part de la France, et qu'il ne sera conclu par elle aucun protocole ou disposition militaire d'ordre contractuel international qui serait en désaccord avec les présentes déclarations.

Il est entendu enfin que, sauf en ce qui concerne l'interprétation des intérêts méditerranéens des deux puissances, laquelle a un caractère définitif, conformément à l'esprit de la correspondance échangée les 14 et 16 décembre 1900 entre le Marquis Visconti Venosta et moi, les déclarations qui précèdent et qui doivent rester secrètes, étant en harmonie avec les engagements internationaux actuels de l'Italie, auront leur pleine valeur aussi longtemps que le Gouvernement royal n'aura pas fait connaître au Gouvernement de la République que ces engagements ont été modifiés.

Barrère.

N° 8.

M. Prinetti, Ministre des Affaires étrangères d'Italie,

à M. Barrère, Ambassadeur de la République française à Rome.

Rome, le 1er novembre 1902.

A la suite des conversations que nous avons eues touchant la situation réciproque de l'Italie et de la France dans le bassin méditerranéen, et touchant plus spécialement les intérêts respectifs des deux nations en Tripolitaine Cyrénaïque et au Maroc, il nous a paru opportun de préciser les engagements qui résultent des lettres échangées à ce sujet entre Votre Excellence et le Marquis Visconti Venosta, les 14 et 16 décembre 1900, en ce sens que chacune des deux Puissances pourra librement

possible entre nos deux pays, vous avez été autorisé par le Gouvernement de Sa Majesté à formuler spontanément certaines déclarations destinées à préciser les rapports généraux de l'Italie vis-à-vis de la France.

J'ai l'honneur d'accuser réception à Votre Excellence et de Lui donner acte au nom de mon Gouvernement de ces déclarations.

Je suis autorisé, en retour, à formuler de la manière suivante les conditions dans lesquelles la France entend, de son côté, dans le même esprit amical, régler ses rapports généraux vis-à-vis de l'Italie.

Au cas où l'Italie serait l'objet d'une agression directe ou indirecte de la part d'une ou de plusieurs puissances, la France gardera une stricte neutralité.

Il en sera de même au cas où l'Italie, par suite d'une provocation directe, se trouverait réduite à prendre, pour la défense de son honneur ou de sa sécurité, l'initiative d'une déclaration de guerre. Dans cette éventualité, le Gouvernement royal devra communiquer préalablement son intention au Gouvernement de la République, mis ainsi à même de constater qu'il s'agit bien d'un cas de provocation directe.

Je suis autorisé également à vous déclarer qu'il n'existe de la part de la France, et qu'il ne sera conclu par elle aucun protocole ou disposition militaire d'ordre contractuel international qui serait en désaccord avec les présentes déclarations.

Il est entendu enfin que, sauf en ce qui concerne l'interprétation des intérêts méditerranéens des deux puissances, laquelle a un caractère définitif, conformément à l'esprit de la correspondance échangée les 14 et 16 décembre 1900 entre le Marquis Visconti Venosta et moi, les déclarations qui précèdent et qui doivent rester secrètes, étant en harmonie avec les engagements internationaux actuels de l'Italie, auront leur pleine valeur aussi longtemps que le Gouvernement royal n'aura pas fait connaître au Gouvernement de la République que ces engagements ont été modifiés.

BARRÈRE.

N° 8.

M. PRINETTI, Ministre des Affaires étrangères d'Italie,

à M. BARRÈRE, Ambassadeur de la République française à Rome.

Rome, le 1er novembre 1902.

A la suite des conversations que nous avons eues touchant la situation réciproque de l'Italie et de la France dans le bassin méditerranéen, et touchant plus spécialement les intérêts respectifs des deux nations en Tripolitaine Cyrénaïque et au Maroc, il nous a paru opportun de préciser les engagements qui résultent des lettres échangées à ce sujet entre Votre Excellence et le Marquis Visconti Venosta, les 14 et 16 décembre 1900, en ce sens que chacune des deux Puissances pourra librement

développer sa sphère d'influence dans les régions susmentionnées au moment qu'elle jugera opportun, et sans que l'action de l'une d'elles soit nécessairement subordonnée à celle de l'autre. Il a été expliqué à cette occasion que, par la limite de l'expansion française en Afrique septentrionale, visée dans la lettre précitée de Votre Excellence du 14 décembre 1900, on entend bien la frontière de la Tripolitaine indiquée par la carte annexée à la déclaration du 21 mars 1899, additionnelle à la Convention franco-anglaise du 14 juin 1898.

Nous avons constaté que cette interprétation ne laissait subsister actuellement entre nos Gouvernements aucune divergence sur leurs intérêts respectifs dans la Méditerranée.

A l'occasion de ces pourparlers, et pour éliminer d'une manière définitive tout malentendu possible entre nos deux pays, je n'hésite pas, pour préciser leurs rapports généraux, à faire spontanément à Votre Excellence, au nom du Gouvernement de Sa Majesté le Roi, les déclarations suivantes :

Au cas où la France serait l'objet d'une agression directe ou indirecte de la part d'une ou de plusieurs puissances, l'Italie gardera une stricte neutralité.

Il en sera de même au cas où la France, par suite d'une provocation directe, se trouverait réduite à prendre, pour la défense de son honneur ou de sa sécurité, l'initiative d'une déclaration de guerre. Dans cette éventualité, le Gouvernement de la République devra communiquer préalablement son intention au Gouvernement royal, mis ainsi à même de constater qu'il s'agit bien d'un cas de provocation directe.

Pour rester fidèle à l'esprit d'amitié qui a inspiré les présentes déclarations, je suis autorisé, en outre, à vous confirmer qu'il n'existe de la part de l'Italie, et qu'il ne sera conclu par elle aucun protocole ou disposition militaire d'ordre contractuel international qui serait en désaccord avec les présentes déclarations.

J'ai à ajouter que, sauf en ce qui concerne l'interprétation des intérêts méditerranéens des deux Puissances, laquelle a un caractère définitif, conformément à l'esprit de la correspondance échangée, les 14 et 16 décembre 1900, entre Votre Excellence et le Marquis Visconti Venosta, les déclarations qui précèdent étant en harmonie avec les engagements internationaux actuels de l'Italie, le Gouvernement royal entend qu'elles auront leur pleine valeur aussi longtemps qu'il n'aura pas fait savoir au Gouvernement de la République que ces engagements ont été modifiés.

Je serais reconnaissant à Votre Excellence de vouloir bien m'accuser réception de la présente communication, qui devra rester secrète, et m'en donner acte au nom du Gouvernement de la République.

PRINETTI.

التهميش:

(1) ز، ب، ياخيموفتش، **الحرب التركية الإيطالية**، ت، هاشم صالح التكريتي، منشورات الجامعة الليبية، بيروت، ط1، 1970م، ص 43.

(2) جلال يحي، **المغرب الكبير في العصور الحديثة**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1966م، ص 724.

(3) بير نوفان، **تاريخ العلاقات الدولية 1815. 1974م**، تر جلال يحي، دار المعارف، القاهرة، 1971م، ص 586، 587، 593.

(4) سمعان بطرس فرج الله، **العلاقات السلمية الدولية في القرن العشرين**، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط1 1974م، ص287.

(5) نور الدين حاطوم، **حركة القومية الإيطالية**، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ط1، 1971م، ص185، 186، 189.

(6) نور الدين حاطوم، المرجع السابق، ص 189.

(7) انظر رسالة وزير الخارجية الإيطالي إلى سفيره في برلين بهذا الخصوص.

(8) Ponteil ,F, **La méditerranée et les puissance depuis l'ouverture jusqu'à la nationalisation du canal suez**, Paris, Payot, 1964, p 57.

(9) Ibid, p 58.

(10) محمد مصطفى بازامه، **العدوان**، مكتبة الفرجاني، طرابلس، ط1، 1965م، ص 23.

(11) Auter. M. H., **Histoire diplomatique de L europe 1871–1914**, paris, les presse universitaires de France, 1929, p 197.

(12) خليفة عبد المجيد المنتصر، **ليبيا قبل المحنة وبعدها**، وزارة الأنباء والإرشاد، طرابلس، ط1، 1963م، ص37.

(13) Grand. A. J. and Temperley. H, **Europe in the ninteenth and twentieth centuries 1789–1917**, london, rongman croup limited, 1971, p 360.

(14) Auter.M.H, op cit, pp 114, 115.

(15) Auter.M.H, op cit, p 120.

(16) خليفة محمد التليسي، **مذكرات جولييت الأسرار العسكرية والسياسية لحرب ليبيا**، منشورات الشركة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ط1، 1976م، ص 51.

(17) نفسه، ص 66.

(18) ز، ب، ياخيموفتش، المصدر السابق، ص 70.

(19) خليفة محمد التليسي، **مذكرات جولييت الأسرار العسكرية والسياسية لحرب ليبيا**، منشورات الشركة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ط1، 1976م، ص65.

(20) محمود العرفاوي، **مخاض الإمبريالية والفاشية الإيطاليتين 1882– 1912م**، 2ج، ترجمة عمر الطاهر، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا، 1991م، ج2، ص 352.

(21) محمد كمال الدسوقي، **تاريخ أوروبا الحديث 1800– 1918م**، مطبعة النهضة الجديدة، أسيوط، د ت، ص213.

و Ajay.J.F, **General of Afica**, vol 1, california, university press, 1969, p 747.

(22) محمد عبد الرزاق مناع، **جذور النضال العربي في ليبيا**، دار مكتبة الفكر، طرابلس، ط2، 1972م، ص15.

(23) ساطع الحمري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، بيروت، 1965م، ص175. فرانسيس وينوار، **إيطاليا شعبها وأرضها**، ترجمة محمد نظيف، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1963م، ص20.

(24) هنري أنيس ميخائيل، **العلاقات الإنجليزية الليبية**، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ط1، 1970م، ص15، 45 .

(25) محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 19.

(26) محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 25.

(27) حسين لبيب، **تاريخ المسألة الشرقية**، دار الهلال، القاهرة، ط1، 1921م، ص 116.

(28) ز. ب. ياخيموفيتش، المصدر السابق، ص 61.

(29) نفسه، ص65.

(30) خليفة محمد التليسي، المرجع السابق، ص 61.

(31) H. Hearder and D. P. vrabey, **A short History of Italy**, Cambridge university press, London, 1962, p 187.

(32) Denys Hays, **The Italian Renaissance in its historical bak ground**, cambridge university press, 1963, p 186.

(33) محمد مصطفى بازامة، المصدر السابق، ص139.

(34) Denys Hay , op cit, p 186.

(35) محمد عبد الرزاق مناع، **جذور النضال العربي في ليبيا**، دار مكتبة الفكر، طرابلس، ط2، 1972م، ص 15،

(36) ينظر الملحق ، الإتفاق الموقع في روما 1900/12/16.14م بين فرنسا، إيطاليا بشان المغرب ومنطقة طرابلس. انظر

D D F , Les Accords Franco-italiens 1900-1902,N 1, p3 ,4 .

(37) أنوري روس، **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م**، تر خليفة محمد التليسي، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1974م، ص 366.

(38) الملحق الاتفاق الموقع في روما في أول نوفمبر 1902م بين فرنسا وإيطاليا بقصد إنهاء أية خلافات بين البلدين بخصوص مصالح كليهما في البحر المتوسط.

أنظر D D F , Les Accords Franco-italiens 1900-1902, N 7- 8, p 7-9 .

(39) أحمد صدقي الدجاني، **ليبيا قبيل الغزو الإيطالي 1882م . 1911م**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط1، 1971م، ص 324.

(40) جلال يحي، **معالم التاريخ الحديث**، مؤسسة المعارف، الاسكندرية، 1976م، ص

(41) محمد كمال الدسوقي، **تاريخ أوروبا الحديث 1800– 1918م**، مطبعة النهضة الجديدة، أسيوط، د ت، ص204

(42) حول المؤتمر(الجزيرة: مدينة الجزيرة الخضراء الإسبانية على مضيق جبل طارق، انظر، روم لاندو، **تاريخ المغرب العربي في القرن العشرين**، ت، نيقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1963م، ص 92،93، وتايلر، أ.ج.ي، **الصراع على السيادة في أوروبا 1848.1918م**، ت، كاظم هاشم النعمة ، يوسف عزيز، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر. بغداد، 1980م، ص 499.

(43) نعمة السيد، **المغرب العربي**، دار الحرية، بغداد، 1979م، ص 194.

(44) نفسه، ص 58.

(45) محمود العرفاوي، المصدر السابق، ص24.

(46) ز.ب. ياخيموفتش، المصدر السابق، ص 64.

(47) بيير رونوفي، **تاريخ القرن العشرين**، ت، نور الدين حاطوم، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ط2، 1960م، ص 19.

(48) Auter .M.H,op cit, pp 117,118.

(49) ز.ب ياخيموفتش، المصدر السابق، ص 61، ومحمود العرفاوي، المصدر السابق، ص 46.

(50) جلال يحي، المرجع السابق، ص 47.

(51) محمود العرفاوي، المصدر السابق، ص 25.